

إن مهمة تغيير المجتمعات العربية؛ مهمة سيزيفية بامتياز، لا تخلو من العوائق والشوائب والترصد للأخطاء وتتبع الزلات وممارسة كافة أنواع الرذيلة الفكرية: زناً منطقي، محاكات بيزنطية، ديالكتيكاً فاسداً، تكفيراً وإقصاءً وتبادل الثم. وعلى الفرد عموماً أن يكتب، فالكاتب في جوهرها هروب من الموت، وفي طبيعتها معنى المسؤولية المجتمعية، فالإنسان حُمِلَ بهذه المسؤولية من حيث لا يدري، وسوئل فيها، وعليه؛ فلما كان المجتمع قد أناط هذه المسؤولية إليه، فعليه أن لا يصبوا جام غضبهم متى أخطأ، فلتغيير في الجوانب الفكرية والأخلاقية والسياسية طريقتين لا ثالث لهما: فإما (ثورة) تسقط كل هامات الثوابت والمسلمات، وإما مرحلة (إصلاح) طويلة، وأفضل الأخيرة لكونها أكثر ثباتاً وأقواها تأثيراً وأحكمها تدبيراً، فالمجتمعات العربية ليست مهينة لتغيير ثوري، فهي لا تحمل بديلاً ثقافياً أو فكرياً سوى ما انكبت عليه من ثوابت ومسلمات أو أنظمة سياسية، لذا فالتدهور الثقافي والاجتماعي والسياسي سيكون نتيجة لهذا النوع من التغيير لا محال، فمن أسقط أنظمة توليفية أو توتوقراطية؛ فإن الديمقراطية لن تكون بديلاً جيداً ولن تكون ذات فاعلية في ظل انعدام التجربة الديمقراطية، ففي الأخير ستكون المرحلة القادمة مرحلة تخبط وانحلال على كافة الأصعدة. والممارسة السياسية تحتاج إلى وقت طويل لتتبلور في العقل العربي الذي فشل في ممارسة أدنى اختبار له في المجتمع العماني كإنتخاب ممثل لمجلس الشورى (البرلمان) حيث اتسمت تلك التجربة بما اتسمت به من محسوبية ورشاو وشراء أصوات وتغيير وضعف في الرؤى المستقبلية، وهو الحال كذلك في الثورة الثقافية، فلو أن العلمانيين انتصروا في المعترك السياسي؛ فالعلمانية لن تكون الحل الأمثل في مجتمع عشعشت عليه الأنظمة التوتوقراطية لقرون عديدة، فكل ما سيحدث حينها هو إقصاء تام للدين وإذكاء الصراع الأبدي بين التوتوقراطيين والعلمانيين، وإنكار شامل لمنجزات الأديان الثقافية والمعمارية والاجتماعية على مر العصور. وإذا ما حدثت الثورة الاقتصادية من خلال انتصار أنصار السوق المفتوح والتنافس الحر للرأسماليين أو أساليب الإنتاج للاشتراكيين؛ فإن ذلك لن يجعل من دولة متخمة من أوجاع الديون والتضخم والبطالة دولة اقتصادية عظمى، وكذلك هو الحال في الثورة الفكرية التي لو حدث وأجبر الجهل على الانسحاب من المنافسة؛ فإن ذلك لن يجعل الواقع الديستوبي المرير دولة يوتوبوية عظيمة، فقد تشبع المشهد العربي من عدة محاولات في العقود الماضية من مفكرين عرب قدّموا مقترح: الإسلام هو الحل كحال عمارة، أو العلمانية هي الحل كحال فؤاد زكريا، فكل ذلك لم يلمس أي نتيجة في الفرد العربي المشبع بجراحات النقد، كنفذ العقل العربي للجباري، أو الإسلامي لأركون. فقد اغتيل العقل العربي مراراً، نتيجة لحماسة المفكرين التواقين للتغيير في المجتمعات العربية. فالثورة بكافة أنواعها متى ما طالت مجتمعاً قاصراً فإن نتيجتها الخراب المستديم. والدول الاستبدادية ستواجه أزماتها المتكررة بالعنف، بسبب إفلاسها الأيدولوجي، كعدم وجود مبادئ أو أخلاقيات تعود إليها عند مواجهة الأزمات كما يعتقد هنتجتون. فكيف بمجتمع وسلطة مفلسين معاً؟!!

الإصلاح رحلة طويلة وشاقة، تستدعي قراءة المشهد بتأن، وتأمل جراحاته وعيوبه، ونقدها نقداً مهذباً تارة، ولاذعاً تارة أخرى، والإصلاح يقتضي الصبر الطويل، فحتماً لم يعتقد روسو بأن نتائج عقده الاجتماعي وموروثه الثقافي سيكون عاملاً رئيسياً في القضاء على سلطة دينية مستبدة، وسلطة سياسية أوليجارشية، واقتصاد إقطاعي عبودي، وأوليجارشية أرسنقراطية، وبرجوازية معدومة الأخلاق، فبعد وصول المجتمع الفرنسي للوعي السياسي والاجتماعي؛ أدركوا تماماً بأن مقبرة عظمة الأمة هي المكان الأنسب لما تبقى من رفات فيلسوفهم العظيم والذي رفضت السلطة الدينية يومها أن يدفن في مكان نظيف أو كريم أو أن يدفن على تقاليد دينه؛ مسيحياً مؤمناً ومواطناً فرنسياً بالدرجة الأولى.

كان لتفكك الاتحاد السوفييتي أو انهيار حلف وارسو أو سقوط الدول الشمولية والدكتاتوريات النخبوية قبل عدة عقود طمأنينة بأن العالم سيكون أكثر سلماً، ولكن طالما أن بذور التخلف والعنصرية لم تظمر بعد؛ فإن العالم سيشهد صراعات مختلفة عما كانت عليه في الماضي: الصراعات الثقافية. فبعد أحداث الربيع العربي، تبيّن للشباب العربي بأنه ليس عاجزاً على التغيير، بل كان متحمساً لتجربة لذة الانتصار بعد أعوام مظلمة انقسم فيها العرب محكومين إما بأنظمة مخابراتية وإما مذهبية وإما بوليسية، ولكن الشباب العربي أكثر من التوهج فاحترق؛ إذ لم تكن النوايا الحسنة كقيلة لإدارة بلاد بمؤسساتها الخدمية والعسكرية. فتبادل الجميع التهم وتقاسم البعض السلطة، وضاعت منجزات دولة في لهفة تغيير، ونشوة انتصار.

لقد قال لي أبي يوماً: "يا بني لا تحلم كثيراً بواقع أفضل، فدولة دكتاتورية بحكومة تكنوقراطية نخبوية تستطيع أن ترسي بالسفينة إلى بر الأمان". لقد كان أبي محقاً. فقد كان يدرك بأن مصير المجتمعات العربية في ظل الجهل سيكون مأساوياً بلا حكومة مستبدة تعيد تقويم الاعوجاج. وقد أخطأ هيجل حينما اعتقد بأن عمليات التقدم في المجتمعات البشرية لا تحدث نتيجة التطور الفكري وتبني العقلانية والعلم؛ بل بسبب التصادم الدائم التي تدفع الإنسان والأخر للثورة والحرب. والثورات العربية شاهد عيان على هذا الخطأ، فهذا التصادم الدائم بحاجة إلى حكما يقودونه، وإلى أفراد يؤمنون بأن الحوار هو الوسيلة الوحيدة لحل النزاعات، وهو ما يفتقر إليه العالم العربي، فالمثقفون إما في منأى عن هموم العامة، يعايشون قلقهم الوجودي بأنفسهم، وإما في حالة إقصاء تام من السلطة بعدة وسائل لأخلاقية، كالاتقالات أو قذف التهم.

على المثقف العماني أن يدرك أمراً مهماً، وهو أنه طالما يعيش واقعاً بعيداً كل البعد عن حوكمت المبادئ، فعليه أن يدرك أن سلطته تتعامل مع الأفعال بناءً على صاحب الفعل ذاته، وهو أمر لا يحتاج إلى جهد جبار ليفهم، فالسلطة تتعامل مع الأفراد بشكل العلاقة الثنائية بينهما، فإن كانت العلاقة جيدة، فالأفعال المحظورة يحدث أن تفسر لصالحه دوماً أو يجد مخرجاً منها، والعكس صحيح تماماً، فالأفعال التي يقوم بها المثقف المشاكس هي محل شبهة وريب، فهو متهم حتى تثبت براءته، وهو مخطئ حتى يوجد له مخرج، وهو خائن حتى يؤوّل فعله إلى تواطئ وحسب، وهو عميل حتى يثبت أنه مجرد محب للثقافة الغربية. لذا عليه أن يستدرك الوقوع في الخطأ الدائم، ألا وهو إصراره على أنه كيان مستقل بالدرجة الأولى، وبأن الاحترام والثقة أمر مستحق له من قبل العامة. فهو في الأولى يمارس أنانية مفرقة، وفي الثانية يمارس سادية جاهلة. عليه أن يتأكد بأن العامة وإن تآقت إلى الإصلاح الثقافي والسياسي؛ إلا أنها ما تزال تعتقد بأن السلطة الدينية هي الأكفأ للقيام بهذا الدور، فهي الحارس الأمين والمؤمن

على ثوابت المجتمع ومقدساته. والأجدر من النخبة الثقافية أن تكسب هذه الثقة لتكون هي البديل متى كُتِبَ للمجتمع إصلاح أو ثورة.

كما على المثقفين أن لا يبدوا امتعاضاً بسبب انعدام بيئة حوار مشترك بينهم وبين بقية الفئات في المجتمع، فالمجتمع نتاج لموروثاته الثقافية الدينية والتاريخية. واتهام المجتمع بالتخلف لن يساعد في شيء، بل يعمق الهوة بين الفئتين المناط بهما قيادة أو ثورة أو إصلاح، فاختلاف المنطق بين كليهما ليس أمراً هيئياً، فهو المحرك الأول لأي فتيل أو تشابك أو حقد أو إقصاء أو ازدراء. والحق يقال، بأن الفرق بين الفئتين أمرٌ عظيم بحاجة إلى ترفيع كي لا يزيد الشرخ على الراقع، فحينها لن تكفي مائة عام من الإصلاح طالما أن العامة ليس لديها أدنى مفاهيم للحرية والحقوق الفردية والمدنية والعدالة والمساواة.

إنَّ الوصول إلى الثيموس الأفلاطوني: المجد والاحترام والتقدير الذاتي، لن يكون بالتمسح بغيار الماضي كتذكر أمجاد الأمة الإسلامية أو التمدح بقوة المنصور أو عزم الرشيد أو علم المأمون أو سيف المعتصم، فحتماً لن يجد اليونانيون اليوم ملاذاً وحلاً لمشاكلهم الاقتصادية الوخيمة من خلال تذكر البانثيون أو أكاديمية أفلاطون أو مجمع الفلاسفة أو مرتع الملوك أو ساحات الشجعان والنبلاء، فأيام المن والسلوى لن تحدث كل حين. والمشهد يُنبئ بسنوات عجاف.